الموارد الطبيعة الناضبة واثرهاعلى النمو الاقتصادى
دراسة حالة الذهب في السودان

د/ اشرف حسن أحمد الحاج
جامعة الطائف– كلية إدارة الاعمال
قسم الاقتصاد والتمويل

ملخص

يعد موضوع اقتصاديات الموارد الطبيعية الناضبة أحد القضايا الأساسية التي أخذت اهتمام الاقتصاديين والدول الغنية بها خاصة في الآونة الأخيرة وتتم دراستها في إطار قسمين رئيسين بحيث يهتم القسم الأول في عمليه النمو الاقتصادي في إطار نظريه لعنة الموارد ، أما الثاني فيهتم بكيفية تخصيصها واستدامتها ونهدف في دراستنا هذه إلي توضيح اثر استخدام الذهب واستدامة عوائده علي النمو الاقتصادي في السودان و قد توصلنا إلي أن تزايد معدل استخدام الذهب وعوائده ذو اثر سلبي وذلك من خلال الحد من نمو القطاعات الاستراتيجية حيث أن الثراء الناتج هو ظاهري فقط يتمثل في نمو المؤشرات الاقتصادية الكلية وبالتالي فان السودان يعاني من لعنة الموارد .

Abstract

the economists of natural resources depleted is fundamental issues took the attention of economists+ and the rich countries to these resources , especiall in recent times . exhaustible resources are study in the context of two major parts so interested in the first part on its role in the procested of economic growth under the theory of the resource curese ,. And the second interested in how to allocate it . the aim of our article is ill ustrating the ampact of the use of gold and its returns on economic growth in sudan . we found that the superfat rate of use of gold and its returns have angative effect through the reduction of the growth of strateguic sectors since the rich output is superficial only on the growth of macroeconomic indicators . so Sudan suffers from the of resources curse.

تمهيد :.

تعتبر مشكله ندرة الموارد الاقتصادية شقا هاما في صراع البشرية الدائم مع الطبيعة لإشباع حاجاتهم المتزايدة والمتعددة والمتجددة وقد شكلت هذه الندرة أحد أهم أسباب الأزمات التي شهدها العالم خلال العقود القليلة الماضية وقد دخل العالم القرن الواحد والعشرون وهو يواجه تحديات جديدة ومختلفة لحماية وإدارة موارد الأرض الطبيعية المحدودة وبيئتها بطريقه مثلي وهذا ما يحتم دراسة آليات ونظريات لاستخدام وإدارة هذه الموارد الطبيعية استخداما أمثلا لضمان استمرار النمو والتنمية الاقتصادية علي مدي البعيد . إلا أن الموارد الطبيعية الناضبة لم تحظ بنصيب وافر من الاهتمام والتطور حيث أدت الظروف آنذاك إلي توجيه الاهتمام إلي مشاكل أخري وذالك إلي غاية بداية الستينات من القرن العشرون حيث تزايدت حركات المحافظة علي البيئة مما وجه الاهتمام إلي اقتصاديات الموارد الناضبة بعد ان كانت مهمله من قبل فاتحه العديدة العديد من الاقتصاديين إلي تطوير الجوانب النظرية لاقتصاديات الموارد القابلة للنضوب وجمع أدوات تحليلية ملائمة لها من سائر جوانب النظرية لاقتصاديات الموارد القابلة للنضوب وجمع أدوات تحليليه ملائمة لها من سائر جوانب النظرية الاقتصادية وفي ظل هذه النظرية الاقتصادية وضع الاقتصاد الأمريكي HaroldHotelling سنه ١٩٣١ نموذجا رائدا يتم من خلاله التوزيع الزمني الكفء لاستغلال الموارد للنفاذ ، أما النماذج الاخري التي وضعت تعد تطويرا لنموذج هولتينج وبذلك يعتبر هذا النموذج اللبنة الاساسيه في اقتصاديات الموارد الناضبة . كما اهتم اقتصاديون أمثال (١٩٧٤) Dasgupta & Heal و(١٩٧٤) Stiglitz و (١٩٧٣) Solowبوضع نماذج لدراسة وتحليل النمو في ظل وجود الموارد الطبيعية القابلة للنفاذ والضرورية لحدوث هذا النمو .

إن دراسة العلاقة بين وفره الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي ليس حديثا لكن مصطلح لعنه الموارد Resource Curse ظهر لاول مره للوجود من قبل الباحث الاقتصادي RichardAuty في كتابه : The Resources Curse Thesis Sustained Development in Mineral economies سنة ١٩٩٣ ، والذي وصف فيه فشل الدوله الغنيه بالموارد الطبيعيه في استغلال ثرواتها لتحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي التنميه الاقتصاديه المرجوة .

الموارد الطبيعية الناضبة :

١.١ تعريف الموارد الطبيعية وخصائصها الاقتصادية :

تعد الموارد الطبيعية احد أهم عوامل الإنتاج الاربعه المحددة في النظرية الاقتصادية الكلية (الأرض ، العمل ، رأس المال والتنظيم) وقد اصطلح علي تسميتها بعنصر الأرض أي بما عليها ما تحتها وما يحيط بها وتشمل الأراضي الزراعية ، مياه الشرب ، المراعي الطبيعية ، الغابات ، المصايد ، الثروات المعدنية ، مصادر الطاقة الحفرية وكذا مصادر الطبيعية المتجددة مثل الشمس والريح . كذلك يتسع مفهوم الموارد الطبيعية كل ما يدخل في العملية الانتاجيه بحيث يدر منفعة ، ويكون للطبيعة الدور الحاسم في تفعيل وجوده لا للإنسان فهي هبات أودعها الخالق [١]

ويعرف (١٩٧٩) joseph stiglitz المورد الطبيعي بأنه المورد الموجود في الطبيعة ولم ينتج من قبل الإنسان [٢] آما مندور ونعمه الله (١٩٩٥م) فيعرفان الموارد بأنها ما يقوم الإنسان به بادراك وتقييم منفعته من البيئة ، إعداده للدخول في دائرة الاستغلال الاقتصادي بغرض إشباع حاجه معينه او تلبيه مطلب معين [٣]

تنشأ الموارد الطبيعية من مصدرين [٤] يتمثلان في القشرة وأشعه الشمس ، حيث ان مركبات الأرض وعناصرها الكيميائية تشكل المعادن ، الخامات ومصادر المياه وينتج عن العمليات البيولوجية التي تمت في الماضي الغابر للنباتات والحيوانات موارد الطاقة من فحم ، بترول وغاز طبيعي . كما يمكن لموارد الطاقة ان تنشأ من أشعه الشمس وبذلك تأخذ صفه التجدد مثل الطاقة الشمسية والكهرباء الهيدروليه . وتكمن أهم خصائص الموارد الطبيعية في الأتي : [٥]

- بعض الموارد الطبيعية تكون قادره علي التجدد ، بحيث يكون بعضها الأخر غير قادر علي التجدد
- يترتب علي استغلال الموارد الطبيعية آثار خارجية او ما يعرف بالعوارض الاقتصادية Extemalities وتكون عادة غير مقصوده لكنها عادة غير مقصوده لكنها تؤثر علي كفاءة الإنتاج من هذه الموارد او علي البيئة الاقتصادية عامه .

هذا وتصنف الموارد الطبيعية علي أساس بقائها او فنائها الي فرعين رئيسين هما [٦] :
الموارد الطبيعية المتجددة التي تتجدد تلقائيا وبشكل سريع خلال فتره زمنيه كافيه ، بحيث لا يكون هناك خوف من نفاذها . ومن أمثلتها الماء ، الهواء ، النبات ، الحيوان ، أشعه الشمس ، قوة الريح.....الخ . والموارد الطبيعية غير المتجددة او الناضبة مثل موارد الطاقة والمعادن .

مشكلة الدراسة :-

تتلخص مشكله الدراسة في السؤال الرئيسي التالي : ماهو دور الموارد الطبيعية الناضبة في تحقيق النمو الاقتصادي .

أهداف الدراسة :-

تتلخص أهداف الدراسة في ما يلي :-

-معرفه مفهوم الموارد وتصنفانها

- ماهية استغلال الموارد الاقتصادية

- معرفة دور الموارد الطبيعية الناضبة في التنمية الاقتصادية

- تحديد واستغلال الموارد الناضبة وعائداتها من اجل تنميه الموارد المستدامة

أهميه الدراسة :

تبرز أهميه هذه الدراسة من خلال محاولة إبراز أهميه الدور الفعال للموارد الطبيعية الناضبة من اجل تحقيق تنميه اقتصاديه مستدامة من خلال تنميه الموارد المستدامة والحفاظ علي حقوق الأجيال القادمة من الرفاهية والتنمية .

منهجيه الدراسة :-

استخدام الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلي نتائج من خلال مراجعة أهم الأدبيات المتعلقة بهذا الموضوع .

١- الفحم : عبارة عن بقايا نباتيه دفنت في باطن الأرض وتعرضت للضغط والحرارة وبمرور الوقت تصلبت وتحولت إلي ما يعرف بالفحم . يقدر إنتاج الفحم العالمي بحوالي ٣.٥ مليار طن ، بحيث ان أغلبيته تستغل في توليد الكهرباء ، صناعه الفولاذ صناعه الاسمنت والتدفئة . وعلي الرغم من توسع الإنسان في استخدام البترول ومصادر الطاقة الاخري الا ان الفحم ما زال محتفظا بأهميته في كثير من مناطق العالم ، خاصة في مناطق صناعه الحديد والصلب .

٢- البترول : او النفط كلمه مشتقه من الأصل اللاتيني petroleumبيترا والذي يعن صخر زاوليوم وتعني زيت أي زيت الصخر ، ويطلق عليه أيضا الزيت الخام ، كما ان له اسما دارجا وهو (الذهب الأسود) وهو عبارة عن سائل كثيف ، قابل للاشتعال وتختلف ألوانه بين الأسود الأخضر البني والأصفر ، يوجد في الطبقة العليا من القشرة الارضيه او باطنها ويتكون النفط من خليط معقد من الهيدروكربونات ويختلف مظهره تركيبته ونقاوته باختلاف مكان استخراجه وهناك عدة استخدامات للنفط بمختلف أنواع مشتقاته ونذكر منها : استخدام النفط كطاقة علي اختلاف أنواعها وإشكالها كوقود أناره ، تدفئه بالمنازل والمنشات وتوليد الكهرباء . أما في الصناعة فيعتبر النفط احد أهم مصادر المواد الخام للصناعات المختلفة اذ يدخل في الصناعات الحربية الزراعية ، الصحية ، النسيجية ، الكتابية ، المنزلية وتعبيد الطرقات ومن ابرز هذه الصناعات : صناعه النايلون ، مبيدات الحشرات ، الاسمده الكيميائية ، الالبسه ، مواد التجميل ، الإسفنج ، الاصبغه ، المطاط ، الشمع بمختلف أشكاله وذلك بسبب انبعاث الغازات او التسرب .

٣- الغاز الطبيعي : الغاز الطبيعي احد مصادر الطاقة البديلة عن النفط من المحروقات عاليه الكفاءة وقليله الانبعاثات الملوثة للبيئة . يتكون الغاز الطبيعي من العوالق planktonوهي كائنات مجهريه تتضمن الطحالب والكائنات الاوليه ماتت وتراكمت في طبقات المحيطات والأرض وانضغطت البقايا تحت طبقات رسوبية وعبر آلف السنين قام الضغط والحرارة الناتجين عن الطبقات الرسوبية بتحويل هذه المواد العضوية إلي غاز طبيعي ، بحيث لا يختلف هذا الأخير في تكوينه عن الفحم والبترول .

٤- المعادن : تعتمد راحتنا علي استعمالنا الكثيف للموارد المعدنية ، فجل ما نستعمله من الأقلام وصولا لأجهزه الحاسوب مصنوع من المعادن التي يتم استخراجها من باطن الأرض . المعدن هو موكب صلب يتكون طبيعيا من خلال عمليات جيولوجيه تشمل الصخور الذائبة والمنصهرة Magma وهي متجانسة ولها بناء كريستالي وتركيب كيميائي معروف ولقد عرفته منظمه المعادن العالمية كالتالي : (المعدن هو عبارة عن عنصر او مركب

كيميائي كريستالي بطبيعته متكون كناتج عمليات جيولوجيه) ويوجد أكثر من ٤٠٠ نوع من المعادن .

٢. علاقة الموارد الطبيعية بالنمو الاقتصادي :

تعد الموارد الطبيعية نعمه تؤدي إلي إحداث تنميه سريعة للدولة وتحقيق تدفق الاستثمار الأجنبي وذلك اذا أديرت بعناية فعلي الرغم من توفر الموارد الطبيعية اللازمة في بعض الدول النامية الا إن الفقر لا يزال منتشرا فيها وبصوره كبيره . ويرجع ذلك إلي فشل الدول النامية في اداره مواردها الطبيعية بعناية ، مما أدي إلي العديد من التأثيرات والأضرار الجانبية التي صاحبت اكتشاف تلك الثروات وتمثلت في التدهور والتلاشي التدريجي للقطاعات الانتاجيه الاخري ، التي تمثل الاقتصاد الحقيقي للدولة . أي التدمير التدريجي لقدرات الإنتاج بحيث يتحول الاقتصاد الوطني إلي اقتصاد ريعي علي دخله من رأسماله من الموارد الطبيعية وليس من تحقيق فوائض إنتاجيه وهو الأمر الذي لا يمكن استمراره في الأجل الطويل مالم يتم تطوير القطاعات الاخري خارج الموارد الطبيعية .

١.٢ لعنه الموارد

إن دراسة العلاقة بين وفره الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي ليس حديثا لكن مصطلح لعنه الموارد Resource Curse ظهر لأول مره للوجود من قبل الباحث الاقتصادي Richard Auty في كتابه The Resources Curse Thesis Sustained Development in Mineral economies سنه ١٩٩٣ والذي وصف فيه فشل الدول الغنية بالموارد الطبيعية في استغلال ثرواتها لتحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي التنمية الاقتصادية المرجوة . وتعرف لعنه الموارد علي إنها ظاهره تفشت في العديد من الدول الغنية بالموارد الطبيعية حيث يكون مستوي النمو ، التنمية الاقتصادية والأداء الحكومي أسوأ فيها من الدول التي لا تملك مثل تلك الموارد وبالتالي تكون هذه الموارد الطبيعية عائقا أكثر منه محفزا لتحقيق عمليه النمو الاقتصادي مثلما جاء في نظريه staple of Theory of Growth التي تري بان وفره البترول وغيره من الثروات الطبيعية تساعد علي جذب الاستثمار الأجنبي للقطاعات الاستخراجيه وبمجرد بدء الإنتاج فان الأرباح المتحصل عليها من هذا القطاع يتم استثمارها في بناء البنية التحتية ، قطاع الصناعة والتطور التكنولوجي ،مما يتيح للدولة تصنيع الموارد الاوليه قبل تصديرها بدلا من تصديرها في صورتها الخام وبالتالي يتم تحقيق نمو اقتصادي يرتكز علي هيكل اقتصادي متنوع . نظريه الدفعة القوية The Big push التي تشير إلي أن الدول الفقيرة تبقي فقيرة بسبب انخفاض الدخل ، ولتتمكن من تحقيق النمو الاقتصادي تحتاج الي زيادة في الطلب وبالتالي تشجيع الاستثمار في قطاع الصناعة ، أي ان تلك الدول بحاجه الي دفعه قويه من الاستثمارات لأجل الوصول الي التنمية المنشودة وتقدم الاكتشافات البترولية وغيرها من الموارد الطبيعية نموذجا للدفعة القوية التي تؤدي إلي تحقيق نمو ذاتي growth pattern .

إن الدول التي تعتمد في اقتصادها علي الموارد الطبيعية المرتكزة جغرافيا تكون أكثر قابليه للتحول الي نمط الاقتصاد الريع وبالتالي تكون معرضه بنسبه كبيره للاصابه بلعنة الموارد او

معضلة الوفرة paradox of plenty وتوجد العديد من الدراسات التي اهتمت بدراسة البترول وعلاقته والتنمية الاقتصادية اذ إن قطاع البترول يعد قطاعا منغلقا علي ذاته ويود ذلك عمليه الاستخراج إلي جانب تقلبات أسعاره الحادة ويعزي ذلك لتطلب هذا القطاع لرأس مال ضخم تكنولوجيا عاليه ومتطورة بالاضافه إلي العمالة الكفاءة . ما يؤدي بشركات البترول إلي اللجوء إلي عوامل الإنتاج الاجنبيه ، بحيث ان تلك الدول الغنية بالبترول غير قادرة علي الاستفادة من الإمكانيات التي تقدمها هذه الثروات للرفع من معدل النمو الاقتصادي . كذلك اتسمت معظم الدول المنتجة للبترول بتباطؤ معدلات النمو وتدهور في القطاعات الاقتصادية خارج البترول وانتشار الفقر مقارنة بالدول التي لا تملك البترول .

كما تناولت العديد من الدراسات العلاقة التي تربط بين وفره الموارد الطبيعية منه جهة ومن جهة أخري تحقيق النمو الاقتصادي ، حيث خلصت إلي ان وفره الموارد الطبيعية تؤدي إلي تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في الدول الغنية بهذه الموارد وقد تناولت عدة دراسات العلاقة بين وفره الموارد والنمو الاقتصادي من بينها الدراسة التي قام بها الاقتصاديين Warner Sacgh, علي ٩٦ دوله للفترة الزمنية ١٩٧٠ – ١٩٩٠ والتي تعد من أول الدراسات التطبيقية وأهمها .

٢.٢ النظريات المفسرة للعلاقة بين البترول واقتصاديات الدول البترولية :

شجعت قفزه أسعار السلع الاوليه خلال فتره السبعينات بالاهتمام بشكل اكبر باقتصاديات الموارد الاوليه وبرزت في هذه الفترة نظريه المرض الهولندي Dutch Disease كإطار لدراسة العلاقة بين الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي ، حيث تدفع طفرة الموارد الطبيعية0020إلي حركه الموارد من القطاع التقليدي في الدولة إلي قطاعي الموارد الطبيعية الخام والخامات الشئ الذي يعمل علي تدهور القطاع الإنتاجي الحقيقي للدولة الذي يهدف لتحقيق التنمية في الأجل الطويل بالتدريج وظهر اقتراب أخر لتفسير العلاقة بين الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي في منتصف التسعينات ، وذلك في إطار الاقتصاد السياسي كبديل لنظريه المرض الهولندي بدعوي عدم واقعيه فروضها من جهة ومن جهة أخري عدم تفسيرها للعنه الموارد بصوره كأمله ومن أول الدراسات التي تبنت هذه المقاربة . دراسة الباحثين , Lane Tornel سنه ١٩٩٥ حيث يفسران وفره الموارد الطبيعية وما ينجر عنها من ريع اقتصادي كبير تختلف عن ما سمياه ب Feeding Frenzy بحيث يسعي كل من الأفراد المؤسسات والحكام الحصول علي نصيب اكبر من هذا الربع مما يؤدي إلي انتشار الرشوة والفساد وتراجع الديمقراطية وانعدام الكفاءة المؤسسية لأداره واستغلال هذه الموارد الطبيعية بطريقه تؤدي إلي تحقيق التنمية الاقتصادية وبهذا يكون السبب الجوهري للعنه الموارد هو عدم قدره الدولة علي التعامل مع هذه الطفرة وفشلها في اداره واستغلال هذه الثروات .

١– نظرية المرض الهولندي : تعد نظرية المرض الهولندي من ابرز النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير الأداء الاقتصادي للدول الغنية بالموارد الطبيعية وهو تعبير دخل قاموس المصطلحات الاقتصادية علي المستوي العالمي للتعبير عن مجموعه من الظواهر الاقتصادي

التي اكتشفها علماء الاقتصاد في هولندا عقب اكتشاف البترول والغاز الطبيعي في بحر الشمال ، حيث واجهت هولندا معدلات متزايدة من البطالة ارتفاع سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية ، مما أدي إلي انخفاض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محليا وبالتالي انخفاض سعر الواردات الشئ الذي أدي إلي تلاشي وتدهور النشاط الإنتاجي الصناعي في هولندا وهذا ما عرف بظاهرة التصنيع .

٢- الاقتراب المؤسسي :

يري مؤيدو الاقتراب المؤسسي ان نوعيه المؤسسات في الدول التي تزخر بالموارد الطبيعية هي العامل الأساسي في تفسير لعنه الموارد فالمشكلة في أساسها ذات طابع سياسي تؤدي إلي نتائج اقتصاديه ، فهي ترتبط بقدره مؤسسات الدولة علي اداره هذه الثروات واستغلالها بشكل امثل الشئ الذي يمكن من تحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي حدوث التنمية المنشودة بشكل عام توجد علاقة عكسية بين الاعتماد بين الاعتماد علي الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي وعند أضافه العامل المؤسس إلي التحليل يلاحظ ان الجودة المؤسسية هي العامل المحدد لطبيعة العلاقة بين الطرفين فتأثر الوفرة سلبا علي النمو الاقتصادي يكون أكثر حدة في الدول ذات المؤسسات الضعيفة .

المعادن في السودان :

يؤدي قطاع المعادن في السودان دورا مهما في بناء قواعد الاقتصاد الوطني خاصة في الاونه الاخيره وخاصة بان السودان يمتلك قدرا كبيرا من الثروة الطبيعية التي وهبها الخالق والتي كانت غير مستكشفه بصوره اقتصاديه للاستفادة منها في الاقتصاد الوطني وإهمال الحقب السياسية الحاكمة لدور المعادن وخاصة الذهب في زيادة الناتج القومي الإجمالي ورفع معدل الصادرات وحصيلة النقد الأجنبي اللامركزي جعلها ليس لديها إسهاما فعالا في تقيميه المشروعات الاقتصادية الاساسيه في البلاد .

اكتشاف الذهب في السودان :

ترجع اولي بدايات البحث والتنقيب عن الذهب كأهم احد المعادن النفيسة في السودان منذ عهد محمد علي باشا حيث كان من ضمن أهم دوافعه لغزو السودان ومنذ ذلك العصر حتي عصرنا هذا كان التنقيب وبالصورة البدائية مع علمهم بوجوده ، حيث قامت بعض الشركات الاهليه وبعض الحكومية الممولة خارجيا بالبحث عنه وبالصورة العشوائية الغير مقننه حيث الانتاجيه لا تخضع لضوابط الكميه والنوعية ويصدر بصوره خام ويهرب للخارج بصوره غير شرعيه الأمر الذي جعله ليس لديه فعاليه في النهوض بالتنمية الاقتصادية في البلاد علما بأنه من الموارد الناضبة التي لا بد ان يكون للأجيال القادمة نصيب فيها .

احتياطي الذهب والاكتشافات في السودان :

عند تصدير احتياطات إلي دوله من المعادن وخاصة الذهب يتم التقاضي عن الاحتياطات الممكنة المحتملة ، حيث توفر الاحتياطات المؤكدة بعض الاختيار ، أما تصدير مستوي

المخزون فيعتمد علي تطويل الاكتشافات الجديدة المحققة سنويا وتطوير نشاط التنقيب ويرجع ذلك إلي تبني نظام الشراكة يتضح مبادئ البحث والتنقيب أمام المستثمرين الأجانب والمحليين علي ان يتم ذلك وفق أسس وضوابط تنظم العمل مما يصب في مصلحه الاقتصاد القومي حيث ان عدم الضبط يؤثر سلبا علي الاقتصاد القومي ويؤثر علي قيمه العملة المحلية مقابل العملات الاجنبيه .

تطور الذهب في السودان :-

يمتلك السودان ثروة طبيعيه هائلة من المعادن بإشكالها ونخص الذهب باعتباره المعدن النفيس ذو القيمة العالية عالميا حيث تحتضن أراضي السودان الإلف والأطنان من هذا المعدن حيث انه لا توجد دراسات حقيقية مؤكده توضح بكميه لإنتاج من الخام والمصدر وذلك لما كان يمر به السودان من تخبط في السياسات الحكومية في ذلك الزمن حيث كان يهرب الخام للخارج بدون حصر ولا رقابه

- **عوائد الصادرات من الذهب ودورها في التنمية الاقتصادية :-**

لقد أصبحت عائدات الذهب في الاونه الاخيره من أهم الصادرات حيث يعتمد عليها اعتمادا كليا في تمويل المشاريع التنموية بمعني ان الذهب يودي دورا متحرك لعمليتي النمو والتنمية الاقتصادية وبالتالي يمكن ان تعول الاقتصاد السوداني .

اقتصاد توسعي لأنه دائم البحث عن زيادة وتنميه الصادرات ولكن نجد ان السياسات تعوق دون تحقيق أهداف استهلاك الموارد وخاصة الناضبة مثل الذهب موضوع الدراسة حيث لا اهتمام سياسي فعال يعمل علي البحث باستخدام التكنولوجيا ، ولا اهتمام بجمع ما حصل عليه بطريقه منضبطة لمصلحه الدولة بل ساهم بعض السياسيين في تهريب القدر الكبير منه للخارج حيث انعدمت مصداقيته وشفافية التقارير المذكورة عن حجم الصادر الفعلي وما يحصل من عائد حقيقي للدولة من نقد أجنبي .

اثر عائدات الذهب علي النمو الاقتصادي :

تنبع أهميه الذهب في السودان من خلال توفيره لعوائد ماليه تعتبر ضرورية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد جاءت أهميه الذهب باعتباره سلعه استراتيجيه مثله مثل البترول في كونه له اثر فعال في كافه أوجه النشاط الاقتصادي والمالي وحركه التجارة العالمية ومصدر دخل رئيسي وممول فعلي للمشاريع الاقتصادية المستدامة .

فان اثر العائدات لم يكن ملحوظا علي مجمل اقتصاد السودان لعده أسباب :

١/ عدم الشفافية في حجم وكميه الإنتاج المستخرج

٢/ إهمال الحكومة لذلك المعدن عمدا او جهلا والعبث بمقدراته لصالح البعض .

٣/ التعدين العشوائي الغير منتظم

٤/ تفشي ظاهره التهريب عن طريق الحدود دول الجوار

هذه الأسباب وغيرها جعلت من هذا المعدن المهم ليس له اثر فاعل في ميزانيه الدولة ولم يحقق أي تنميه اقتصاديه ملحوظة .

أهميه الموارد الناضبة من اجل الموارد المستدامة :

ان الموارد الناضبة هي مورد من الموارد الاقتصادية التي يمكن لن يعتمد عليها في الأجل القصير وان نضوجها هو العامل الذي يجعلها ليس لديها اجل طويل ، لذلك ونسبه لمحدوديتها عبر الزمن ونسبه لاحتياجات الأجيال القادمة لموارد اقتصاديه مستدامة تعمل علي تنميه مقدرات الشعوب وتصحيح الحالة الاجتماعية والاقتصادية لأفراد المجتمع كان لا بد من الاهتمام المتعاظم علي الموارد الناضبة و استقلالها الاستقلال الأمثل وذلك لكونها سوف تنضب في فتره من الزمن أي انها سوف تزول وتصبح من العالم الصفري .

ان الموارد المستدامة هي عصب الاقتصاد لاي دوله ف العالم لذلك تنميتها وتنميه البنيات التحتية المصاحب لها وكل مايتعلق بتنميتها لابد من ان يكون هو أساس استخدام الموارد الناضبة وعائداتها لصالح الموارد المستدامة . فمثلا عندما كان السودان وجنوب دوله واحده كان يوجد بترول وكانت له عائدات حتي ولم تكن كبيره فعائداته يمكن ان تمثل حتي ولو إحلال واردات ولو جزء من الواردات حيث ان جزء من خزينة الدولة من النقد الأجنبي كان يذهب لشراء البترول فالأولي كان ان يكون هذا النقد الذي يذهب لشراء البترول من الخارج اولي ان يستثمر في تنميه القطاعات المستدامة والمقصود هنا في السودان هو القطاع الزراعي بأنواعه فالسودان معروف علي نطاق العالم بتميزه بميزة نسبيه في القطاع الزراعي في كل اتجاهات الانتاجيه وغيرها لذلك كان يمكن ان يستثمر في تنميه هذا القطاع لتكون تنميه مستدامة توفر قدر دائم من الاكتفاء الذاتي والتصدير للعالم الخارجي الا انه كانت تدخلات سياسة غير رشيدة وذهبت بذلك المورد الطبيعي خارج خزينة الدولة وعندما كانت عائداته تصب داخل السودان كانت تذهب لقطاعات وتشتتات لم تعرف بعد . لذلك وبما ان التاريخ يحكي عنه الفشل الذي صاحب البترول في ذلك الزمان فكان لا بد من اخذ العبر عن الماضي وإتباع سياسات اقتصاديه رشيدة وفعاله من اجل استخدام الموارد الناضبة الكثيرة التي يذخر بها تراب هذا البلد وخاصة الذهب من اجل الموارد المستدامة التي يتميز بها بميزة نسبيه عاليه تؤهله بان يكون سله غذاء العالم والعمل علي تنميتها وبناء بنيات تحتية مستقبليه من اجل الاستفادة ولاكتفاء والتصدير في الوقت الراهن وحفظ حقوق الأجيال القادمة .

- **موارد الرصيد غير المتجددة**

تتصف هذه الموارد بأنها مخزون نسبى ،قد ينضب خلال الاطار الزمنى للإنسان الذى يستغلها ،اى خلال حياة المستغلين لها وليس بعد أجيال وهى بطبيعتها غير قابلة للتولد ولكن منها ماهو قابل للتدوير وأخرى غير قابلة للتدوير .(٦)

جدول رقم (١- ١)
انتاج النفط الخام ومشتقاته لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥

البند / العام	٢٠١٤		٢٠١٥		معدل التغير
	الانتاج	نسبه المساهمه	الانتاج	نسبه المساهمه	
النفط الخام (مليون برميل)	٢٨.٩٧	–	٢٩.٤٤		١.٦
جاوزلين	١.٤٤٢.٢٧	٣٩.٠	١.٥٣٨.٤٧	٤٠.٣	٦.٧
بنزين	١.٠٦.٩١	٢٨.٩	١.٠٤٤.٤٠	٢٧.٤	٢.٢
بوتاغاز	٣٢١.٤٥	٨.٧	٢٩٨.٤١	٧.٨	٧.٢
الجازولين الثقيل	٢٩٣.٣٧	٧.٩	٢٩٣.٣٧	٧.٧	٠.٠
الفحم النفطي	٢٢٥.٦٦	٦.١	٢٨٦.٣١	٧.٥	٢٦.٩
فيرنس	٢٠٥.٣٣	٥.٦	٢٠٧.٧٣	٥.٤	١.٢
جت	١٠٧.٠٧	٢.٩	١٠٩.٤٨	٢.٩	٢.٣
كيروسين	١٦.٤٢	٠.٥	١٧.٤٣	٠.٥	٦.١
نافتا	١٦.٢٦	٠.٤	١٧.٣٥	٠.٥	٦.٧
المجموع	٣.٦٩٥.٧٦	١٠٠.٠	٣.٨١٢.٩٥	١٠٠.٠	٣.٢

المصدر : المؤسسه السودانيه للنفط – وزاره النفط

من خلال النظر إلي الجدول (١،١) نجد ان معدن البترول في السودان منذ العام ٢٠١٤-٢٠١٥م كان يتصدر وبشكل جزئي إنتاج السودان من المعادن الا انه لا يفي بالاحتياجات الداخلية للدولة وان عائداته لا تستطيع إن تكون ذخيرة بنسبه حقيقية ولا تصب في تنميه الموارد المستدامة .

إنتاج الذهب منذ العام ٢٠١٢م – ٢٠١٧م

من خلال الجداول (١،٢) (١،٣) (١،٤) نلاحظ ان تطور إنتاج الذهب في هذه الفترة بالزيادة والايجابية التي تشجع وتوضح بان الكميات الموجودة من الذهب في السودان هي كميات اقتصاديه كبيره يمكن ان تسهم في حركه الاقتصاد ككل وإنها يمكن ان تصبح مورد اقتصادي يكون دعامة أساسيه للتنمية المستدامة وتصبح عائداته مصدر استقرار للقطاعات المستدامة أولهما القطاع الزراعي حتي يتم توفير التنمية الزراعية المستدامة ثم الصناعات المصاحبة للقطاع الزراعي والصناعات الوسيطة قبل التصدير .

جدول رقم (١- ٢)

إنتاج المعادن والمنتجات الاخري لعامي ٢٠١٢م و ٢٠١٣

الإنتاج بالطن

المنتج	٢٠١٢	٢٠١٣	معدل التغير
الذهب	٤٤.٥	٧٠	٥٧.٣
الكروم	١٨.٣٠٠	٣٠.٨٧٠	٦٨.٧
المنجنيز	غير متوفر	٣.٢٥٠	٠٠.٠
الكاولين	١١.٥٧٩	٢٦.٠٠٠	١٢٤.٥
الجبص	١١٧.٠٧٣	١٣٢.٠٠٠	١٢.٨
الملح	٢٦.٣١٥	٢٠.٨٠٠	٢١.٠
المايكا	٣٢٤	٥٠٠	٥٤.٣
الرخام (بالمتر المكعب)	١١٥	١٠٠٠	٧٧٣.٤
الكلنكر	٢.٨٨٤.٥٧٠	٣.٢٠٠.٠٠٠	١.٠٩
الحديد	٩٦.٤٠٠	٣٣٩.٣٩٠	٢٥٢.١
ألفلسبار	٢٦.٢٨٣	٣١.٧٠٠	٢٠.٦
الكوارتز	٥.٢٩٢	غير متوفر	٠.٠٠
الفلوريد ٤٤.٥	٩٥٠	غيرمتوفر	٠.٠٠

المورد	السنة	لسنة	معدل التغير
	٢٠١٠	٢٠١١	
الذهب	٣.٤	٣.٨	١١.٨
	٢٠١١	٢٠١٢	
الذهب	٣.٨	٤٤.٥	
	٢٠١٢	٢٠١٣	
الذهب	٤٤.٥	٧٠	٥٧.٣
	٢١٠٣	**٢١٠٤**	
الذهب	٧٠	٧٣.٣	٤.٧
	٢١٠٤	**٢٠١٥**	
الذهب	٧٣.٣	٨٢.٤	١٢.٤
	٢٠١٥	**٢٠١٦**	
الذهب	٨٢.٤	٩٣	١٢.٩
	٢٠١٦	**٢٠١٧**	
الذهب	٩٣	١٠٧.٣	١٥.٤
	٢٠١٧	٢٠١٨	
الذهب	١٠٧.٣	٩٣.٦	١٢.٨
	٢٠١٨	٢٠١٩	
الذهب	٩٣.٦	٤٣.٣	٥٣.٧

جدول رقم (١- ٣)

إنتاج المعادن والمنتجات الاخري لعامي ٢٠١٤م و ٢٠١٥

الإنتاج بالطن

المنتج	٢٠١٤	٢٠١٥	معدل التغير
الذهب	٧٣.٣	٨٢.٤	١٢.٤
الكروم	٦٠.٠٠	١٥.٨١٣	٧٣.٦
المنجنيز	٢٠.٠٠	٣١.٤٠٠	٥٧.٠
الكاولين	٥٠.٠٠٠	١٤.٤٩٠	٧١.٠
الجبص	٢٠٠.٠٠٠	٢٨.٩٦٥	٨٥.٥
الملح	٣٠.٠٠٠	٢٣.٤٣٤	٢١.٩
المايكا	١٠٠٠	٠	١٠٠.٠
الرخام (بالمتر المكعب)	٩٠٠	٠	١٠٠.٠
الكلنكر	٣.٥٠٠.٠٠٠	٢.٩٩٧.٢٩٨	١٤.٤
الحديد	٥٠٠.٠٠٠	٠	١٠٠.٠
ألفلسبار	٥٠.٠٠٠	٩٤.٣٥٤	٨٨.٧
الزنك	٤٦	٠	١٠٠.٠

المصدر : وزارة المعادن – الاداره العامه للتخطيط والبحوث واقتصاديات المعادن

جدول رقم (١- ٤)

إنتاج المعادن والمنتجات الاخري لعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧

الإنتاج بالطن

المنتج	٢٠١٦	٢٠١٧	معدل التغير
الذهب	٩٣	١٠٧.٣	١٥.٤
الكروم	٤٥.٠٠٠	٣.١٤٥.٤٨٣	٦.٨٩٠
المنجنيز	١٠.٠٠٠	غير متاح	
الكاولين	٦.٥٠٠	٥٤٤.٦٠٠	
الجبص	٣٥٥.٠٠٠	٣٠.١٠٠.٣٨٨	٨.٣٧٩
الملح	٢٢٣.٣٩٧	٢١.٤٩٥	٩٠
المايكا	غير متاح	غير متاح	
الرخام للزينة(بالمتر المكعب)	غير متاح	غير متاح	
الكلنكر	٣.٨٠٠	٣.٨٠٠	
الحديد	غير متاح	غير متاح	
ألفلسبار	٤٩.٠٠٠	٢.٤٦٦.٩٧٥	٤.٩٣٥
التلك	٤.٠٠٠	غير متاح	
الزنك	غير متاح	غير متاح	

المصدر : وزارة المعادن – الهيئة العامة لأبحاث الجيلوجيه

النتائج التي توصلت لها الدراسة : –

توصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها مايلي :–

١–لا يختلف اثنان من أن ندره الموارد هي سببا من أسباب المشكلة الاقتصادية العامة حيث الموارد بنفسها الناضبة والمستدامة هي في حاله ندره مقارنه باحتياجات الإنسان المتزايده والمتعددة وذلك علي طول الزمن

٢– يساعد استغلال الموارد بكل أنواعها من عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع

٣–الموارد الناضبة لها فتره زمنيه معينه ومحدودة سوف تصبح صفرا لذلك لابد من استقلالها استقلال عائداتها الاستهلاك الأمثل

٤– الموارد الناضبة هي أساس البنيات التحتية للموارد المستدامة .

التوصيات :–

نوصي الدراسة عدد من التوصيات وهي :–

- العمل علي استغلال الموارد الناضبة (الذهب) الاستغلال الأمثل من خلال استقلال عائداته لصالح الموارد المستدامة (الزراعة)
- العمل علي تطوير وإدخال التقنيات الحديثة في الإنتاج والاستكشاف والتنقيب من اجل الحصول علي عائدات مجزيه لخزينة الدولة ومن ثم المساهمة في القيمة الاقتصادية الكليه.
- العمل علي رفع روح الوطنية في أفراد المجتمع من ان الموارد ملك للجميع وللأجيال القادمة نصيب فيها
- حس أصحاب القرار والحكومات في حماية الموارد وتثقيف العمل فيها لمصلحة الاقتصاد الوطني بالمراقبة والمتابعة وسن القوانين للمناط علي الموارد الناضبة ومن ثم استفادة البلاد من عائداته .
- تنظيم دورات وندوات تثقيفية لتعلم أفراد المجتمع علي كيفيه المحافظة علي موارد الجميع من اجل . وذلك بتعليمهم مخاطر .التهريب وغيرها من السلوكيات الضارة بالاقتصاد والموارد .

المراجع :-

١-دكتور عبد المطلب عبدالحميد ، د . محمد شبانه (٢٠٠٥) ، أساسيات في الموارد الاقتصادية ، الدار الجامعية ، ص : ٤٥

٢- حمد بن محمد ال الشيخ (٢٠٠٨) ، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة ، العكبيات ، الطبعه الأولي ، ص :٢٠

٣- حمد بن محمد ال الشيخ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١

٤- د . احمد مندور ، د احمد رمضان ، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية ، الدار الجامعية ، ص :٣٣

٥- د. عبدالمطلب عبدالحميد ، د. محمد شباته ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٧

٦- د. عبد الرازق بني هانى ومحمد

الروابده ،اقتصاديات الموارد والبيئة ،دار وائل للنشر ،الطبعة الأولى ،٢٠١٥ ،ص١٢١

Taladidia Thiombianao Economie de l,environnement et des resources naturelles (2004) 62 :p, L,Harmattan